

Distr.: General
3 March 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أنشطة المعاهد التي تتألف منها شبكة برنامج الأمم المتحدة
لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

تقرير الأمين العام

إضافة

ثانياً - أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

١ - يُقدّم تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وفقاً للنظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة المرفق بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٨٩ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩. فطبقاً لما تنص عليه الفقرة ٣ (هـ) من المادة الرابعة، من النظام الأساسي، يُقدّم مجلس أمناء المعهد تقارير دورية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق لجنة منع الجريمة ومكافحتها (التي حلّت محلها الآن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية).

* E/CN.15/2005/1

150405 V.05-81632 (A)



٢ - وقد قام مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة بتقييم أنشطة المعهد المنجزة والجارية في عام ٢٠٠٤ تقييماً إيجابياً ووافق على برنامج عمل المعهد ومقترحات ميزانيته لعام ٢٠٠٥. ورحب المجلس بالإسقاطات التي وضعت على أساس سيناريوهين، سيناريو حد أدنى وسيناريو حد أقصى، وأعرب عن رضاه عن الشرح الذي قدمه المدير والذي يفيد بأن "سيناريو الحد الأقصى" يستند إلى إلتزامات مبدئية بالإضافة إلى الأموال المتلقاة والأموال المتعهد بها. وقد وافق على اعتماد يصل إلى مبلغ ٤٨٠,٠٠ ٢٠٩ ١٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لميزانية عام ٢٠٠٥ بموّل في إطار صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الحساب الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، على النحو التالي:

بدولارات الولايات المتحدة

٦ ٦٣٩ ٨٨٠	التحليلات والعمليات
٨٧٤ ٣٠٠	التنظيم والإدارة
٢ ٤٧١ ٣٠٠	تكاليف الموظفين
١٧١ ٥٠٠	الإلتزامات المنقولة ٢٠٠٢-٢٠٠٣
٥٢ ٥٠٠	تكاليف دعم البرنامج لمكتب الأمم المتحدة في فيينا
١٠ ٢٠٩ ٤٨٠	مجموع الإعتماد

٣ - وقد أذن المجلس لمدير المعهد بنقل الموارد بين أبواب الإعتمادات في الميزانية بنسبة أقصاها ٥ في المائة من الإعتماد الذي نقلت الموارد إليه، ولاحظ أن تنفيذ الميزانية والبرامج الإضافية خاضع لتوفّر الأموال.

أنشطة معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة في عام ٢٠٠٤

٤ - كان عام ٢٠٠٤ عاما انتقاليا بالنسبة لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة من حيث الإدارة والتنظيم الإداري والبرنامج.

٥ - وقد تولّى مدير جديد ونائب مدير جديد وظيفتهما في آب/أغسطس. وكان المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في فيينا قد أسند مسؤوليات المعهد قبل هذين التعيينين - من كانون الثاني/يناير وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٤ - إلى موظف عيّنه بعد انتهاء خدمة المدير السابق للمعهد.

٦- وكانت مراجعة خارجية للحسابات أُجريت في شباط/فبراير ٢٠٠٤ قد اختتمت برسالة من الإدارة أرسلت في آذار/مارس، وتم تلقي التقرير النهائي في أيار/مايو من شعبة المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، بعد أن انتهت عملية مراجعة حسابات أُجريت في عام ٢٠٠٣ إلى سلسلة من الأنشطة الإدارية الرامية إلى التقيّد بالتوصيات التي تضمنها التقرير الخاص بتلك المراجعة.

٧- وفي عام ٢٠٠٣ وبعد دمج مراكز الأمم المتحدة التسعة للإعلام في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام في بروكسل، وافق مكتب الأمانة والمعهد المختصان على طلب وارد من وزارة الخارجية الإيطالية بأن يوفر المعهد الدعم لموظف الوحدة الخاصة بإيطاليا في مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام ويكتمل أعمال التوعية العامة التي يضطلع بها المركز في إيطاليا. وقد نقل المعهد، بناء على تبادل مذكرات مع الوزارة، مكتبه في روما إلى مباني مركز الأمم المتحدة السابق للإعلام التي تستخدم الآن كذلك للقيام بالمهام الجديدة. وتغطي التبرعات الإضافية التي تقدّمها الوزارة تكاليف نقل المكتب والمهام الجديدة تغطية كاملة.

٨- وفيما يتصل بالأنشطة العملية، نفذ المعهد برنامج العمل الذي وافق عليه مجلس الأمناء وأعدّ مقترحات مشاريع تأخذ في الاعتبار الطلبات الواردة من البلدان المتلقية والمناخين.

٩- وقد أوليت العناية لضرورة إجراء تنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا وجرى القيام بأعمال محددة أو التخطيط لها بالتعاون مع المكتب.

١٠- وتتفق مجالات العمل الفنية الرئيسية التي يضطلع بها معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة مع الأولويات التي اختارتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد ظلّ التركيز الموضوعي في عام ٢٠٠٤ ينصبّ على نفس المسائل التي كان ينصبّ عليها في معظم السنوات الأخيرة، وهي: إصلاح نظم العدالة والاتجار بالبشر والأمن.

١١- وفيما يتصل بالتوازن بين البحوث والتدريب والعمليات الميدانية وجمع المعلومات ونشرها ("أساليب" العمل الأربعة المنصوص عليها في النظام الأساسي للمعهد)، اتخذت المبادرات لتكثيف البحوث والأنشطة ذات الصلة بإعداد الوثائق. ولبلوغ هذه الغاية تمّ التوصل إلى اتفاق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإعداد منشور مشترك بشأن الاتجاهات العالمية في ميدان الجريمة والعدالة الجنائية لتقديمه إلى مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الاجتماعية المقرّر عقده في بانكوك؛ وأتفق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إعادة إحياء الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن

ضحايا الجريمة؛ وسيجري تعزيز مركز الوثائق. وهذه خطوات هامة يحتمل أن تحقق نتائج جيدة في عام ٢٠٠٥. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن البرامج والمشاريع الحالية المتعلقة بمسائل الأمن تتكون من البحوث وجمع المعلومات ونشرها.

١٢- وكانت الأنشطة التدريبية وأنشطة المساعدة التقنية هي الأنشطة الغالبة في عام ٢٠٠٤، مشكّلةً بذلك العنصر المكوّن الأكبر للمشاريع الرئيسية المتعلقة بإصلاح نظم العدالة ومنع الاتجار بالبشر.

١٣- وحظيت المشاريع التي تم تنفيذها في منطقة أفريقيا في عام ٢٠٠٤ بتركيز خاص في برنامج عمل المعهد. ولم يجسّد ذلك أولويات المانحين وحسب، وإنما جسّد كذلك التزام المعهد بتركيز مشاريعه، ولا سيما المتصلة منها بالمساعدة التقنية، على المناطق والبلدان التي هي في أمسّ الحاجة إلى الدعم في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية لأسباب عديدة، من بينها النُدرة النسبية لتدخل الكيانات المساعدة المحتملة الأخرى.

١٤- ويموّل المعهد تمويلًا كاملاً من التبرّعات التي تقدّم إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، الحساب الفرعي لمعهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة.

١٥- وقد بُذلت جهود مكثّفة في عام ٢٠٠٤ للحفاظ على الدعم التمويلي الذي يقدمه المانحون التقليديون إلى المعهد، ولا سيما إيطاليا، البلد المضيف وزيادته. وقد بُذلت محاولات لتنويع مصادر التمويل من أجل إضافة مصادر جديدة وهامة.

١٦- وأسفرت المشاركة الفعّالة لممثلي المعهد في الدورات السنوية للجنة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وكذلك في الاجتماعات الأخرى لهيئات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات عن عمل فعّال في مجال الدعوة إلى المناصرة. ويمكن أن ييسّر المكتب الجديد للمعهد في روما ومهامه الجديدة التي ذكرت آنفا تعزيز صورة المعهد وجمع الأموال له.

١٧- وقد جُمعت الأنشطة التي تُنفذت خلال هذا العام في ثلاث مجموعات موضوعية رئيسية هي: إصلاح نظم العدالة والاتجار بالبشر والأمن. وتتكوّن مجموعة رابعة من أنشطة تتعلق بمسائل أخرى. ولا يمكن النظر إلى هذا الهيكل على أنه هيكل معياري؛ فهو يجسّد الأولويات الموضوعية الحالية في برنامج العمل ويكون بالتالي خاضعا للتغيير.

١٨- وتستند المجموعة المتعلقة بإصلاح نظم العدالة إلى خبرة المعهد الطويلة في مجال العدالة الجنائية وقضاء الأحداث اللذين يشكلان ميدانين رئيسيين لعمله منذ إنشائه في الستينات.

وتشتمل هذه المجموعة حاليا على مشاريع تتعلق بقضاء الأحداث وحماية حقوق الأطفال وكذلك على مشاريع تدريبية للقضاة وأعضاء النيابة العامة.

١٩- وقد نُفِذَت أكبر العمليات في أفريقيا. ففي ربيع عام ٢٠٠٤ اختتم المعهد عملياته في مجال نشر تشريعات العدالة الجنائية وغير ذلك من الوثائق القانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتمت، على مدار هذه السنة، مواصلة الأنشطة الخاصة بإعادة هيكلة نظام قضاء الأحداث في أنغولا التي استهلّت في عام ٢٠٠١. وكان من بين النتائج الرئيسية لمشروع أنغولا التعاون الوثيق الذي أُقيم بين جميع المؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية حيث توجد مراكز الوقاية وإعادة التأهيل الخاصة بالأطفال. ويشهد على نجاح عنصر بناء المؤسسات عملُ محكمة أحداث لواندا التي نظرت في ٦٥٦ قضية في غضون السنة الأولى من إنشائها. وبعد ورود طلب من وزارة العدل في أنغولا صمّم المعهد مشروع متابعة يركّز بشكل خاص على المسائل الجنسانية والجوانب الاصلاحية وقدمه إلى البلد المانح. وقد وُقِّع اتفاق رسمي مع حكومتها لإيطاليا وموزامبيق لتنفيذ برنامج مماثل في موزامبيق.

٢٠- وتم إنجاز الصيغ النهائية لعدد من المشاريع الخاصة بتدريب أعضاء النيابة العامة والقضاة في المناطق المختلفة وقُدِّمت إلى المانحين. وقد وردت تعهدات من أجل القيام بأنشطة في ألبانيا والبلدان الأندية. ويرى المعهد أن التدريب هو أمر لا غنى عنه للترويج لنظام عدالة جنائية عادل قادر على معالجة الجرائم الخطيرة بفعالية (ولا سيما الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار غير المشروع والفساد) في كل مرحلة من مراحل التحريّ والإجراءات القانونية. وقد أُوليت العناية بشكل خاص لتعزيز المساعدة القضائية الفعّالة وتعاون الشرطة على المستويين المتعدّد الأطراف والثنائي.

٢١- وتشتمل المجموعة المتعلقة بالأمن على مشروعين يتعلق أحدهما بالأمن أثناء الأحداث الكبيرة وعلى مشروع بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية واستخدامها. ويركّز المعهد عمله في هذا الميدان على تيسير تبادل المعلومات بين الوكالات الوطنية المكلفة بالشؤون الأمنية والترويج لتحديد أفضل الممارسات. وتجري متابعة هذه النتائج من خلال اجتماعات للخبراء ووضع قواعد بيانات تخصصية تتاح لشبكة من الخبراء الدوليين. وقد نُظِّم اجتماعان للخبراء بشأن الأحداث الكبرى في عام ٢٠٠٤ في كل من النرويج واسبانيا.

٢٢- وأنجز المعهد الصيغة النهائية لمشروع تمويله المفوضية الأوروبية ويرمي إلى التنسيق بين برامج البحوث الوطنية والأوروبية بشأن الأنشطة الأمنية أثناء الأحداث الكبيرة والتعاون فيما بينها. ويشتمل هذا المشروع على مؤسسات شريكة وطنية (وزارات الداخلية بشكل رئيسي) من عشرة بلدان من بلدان الاتحاد الأوروبي ومكتب الشرطة الأوروبي، في حين أنيطت بالمعهد وظيفتا التنسيق والأمانة. وقد عُقد الاجتماع الافتتاحي في مقر المعهد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٣- وجرى القيام بأنشطة مماثلة تتكوّن من اجتماع تحضيرى عُقد في رومانيا وإنشاء قاعدة بيانات من أجل مشروع بشأن الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في منطقة أوروبا وآسيا بغية تنفيذها بشكل كامل في عام ٢٠٠٥.

٢٤- وتمثل مجموعة الاتجار بالبشر استجابةً لطلبات متعددة من البلدان المستفيدة والبلدان المانحة التي يبدو أن لديها حساسية خاصة تجاه هذه الظاهرة الأكثر دراماتيكية. وتشتمل المجموعة على ستة مشاريع تركز بشكل خاص على الاتجار لغايات الاستغلال الجنسي.

٢٥- وأُنجزت أربعة مشاريع في هذا المجال في عام ٢٠٠٤. وقد أُجريت بحوث بشأن الاتجار بالنساء في الجمهورية التشيكية وبولندا في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، وهو البرنامج الذي صمّمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع المعهد، واستُهل في آذار/مارس ١٩٩٩. وأجريت دراسة ثانية مماثلة عن الاتجار بالنساء ما بين ألمانيا ورومانيا.

٢٦- وكان المشروع الثالث يرمي إلى مواجهة الزيادة في الاتجار بالبشر الذي يجري في العادة في مناطق عمليات دعم السلام وينشأ عن التدريب غير الكافي للشرطة ولموظفي القضاء الذين كثيرا ما يفتقرون إلى المعارف والمهارات الضرورية. وقد أسفر هذا المشروع النموذجي عن إنتاج نميطة متخصصة وكتيب مفصّل تم تقييمهما خلال دورة تدريبية نموذجية للموظفين الدوليين العاملين في عمليات دعم السلام في جنوب شرق أوروبا.

٢٧- وتم إنجاز المشروع الرابع بشأن الاتجار بالنساء والفتيات النيجيريات في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وقد اعتمد المشروع نهجا متكاملا إزاء المشكلة وعزز التعاون بين الأجهزة الإيطالية والنيجيرية لإنفاذ القانون والعدالة الجنائية. وكانت أنشطة هذا المشروع ترمي في آن واحد إلى تقوية استجابة الأجهزة العمومية وتوفير الوقاية والدعم للضحايا من خلال إشراك المنظمات غير الحكومية في كلا البلدين. وتمثلت النتائج الرئيسية لهذا المشروع في مذكرة تفاهم من أجل تبادل المعلومات القضائية بشأن الجماعات الاجرامية المنظمة الضالعة في

الاتجار بالأشخاص، وقّعها المدعي العام الوطني الإيطالي لمكافحة المافيا ورئيس النيابة العامة النيجيري؛ وإنشاء مركز رصد وطني للاتجار بالبشر في أبوجا؛ وتنظيم حملات توعية وتقديم المساعدات لأكثر من ألف ضحية من ضحايا هذا الاتجار في كل من إيطاليا ونيجيريا. ويجري التفاوض حالياً بشأن المتابعة مع البلد المانح (انظر برنامج العمل الخاص بعام ٢٠٠٥).

٢٨- وأخيراً، شرع المعهد، بالتعاون مع المنظمة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء في السياحة الآسيوية، في برنامج لتعزيز التعاون الدولي وتقاسم المعلومات لمنع الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات على الصعيدين المحلي والدولي وتنفيذ أنشطة تعاون نمطية في البلدان النموذجية الثلاثة (أوكرانيا وتايلند وكوستاريكا). وقد ركزت الأنشطة التي جرى القيام بها في عام ٢٠٠٤ على جمع وتحليل البيانات الثانوية والأنشطة الميدانية ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (انظر برنامج العمل الخاص بعام ٢٠٠٥).

٢٩- وتشتمل المجموعة الأخيرة على أنشطة متنوعة. ويجاول المعهد، في معظم الحالات، مواصلة أو تجديد عمله المتعلق بالمسائل ذات الأولوية من خلال مشاريع ذات أبعاد محدودة على الرغم من عدم توفر التمويل الكبير. فعلى وجه المثال، نُفذت بعض المشاريع على مدى عدّة سنوات، كإدارة مرفق لتبادل المعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات غير المشروعة أنشئ في عام ١٩٩١. وهناك مشاريع أخرى، كموقع على شبكة الويب بشأن الإفراج المشروط، تستند إلى الخبرة المكتسبة من الأنشطة السابقة في الميادين ذات الصلة، كما هو الحال بالنسبة لأعمال المعهد السابقة في مجال الفساد والتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنظيم اجتماعات للخبراء لوضع دليل تشريعي بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٣٠- وفي نهاية المطاف، شهدت السنة الثانية من دورة الماجستير في علم الإجرام والسياسة الجنائية الدولية زيادة في عدد الطلبة وأكدت اهتمام الخريجين الشباب بالجوانب الدولية للعدالة الجنائية.

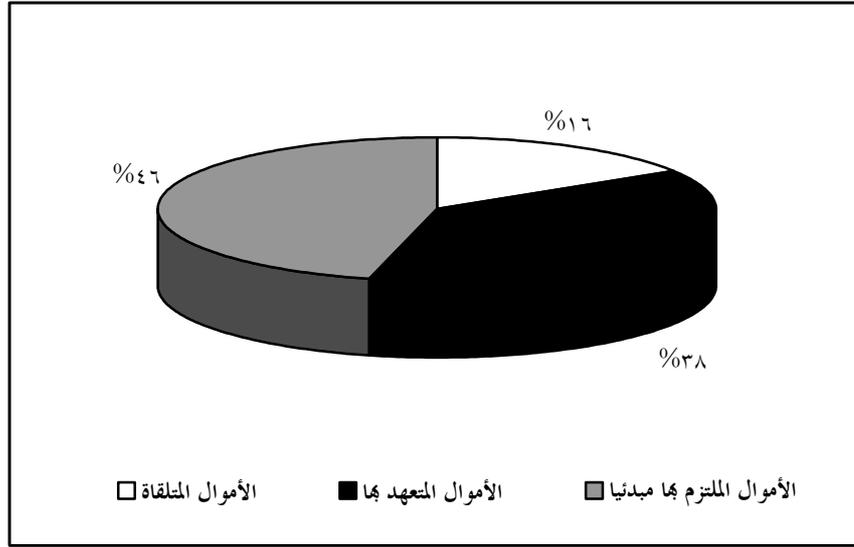
برنامج العمل الخاص لعام ٢٠٠٥

- ٣١- تقدم الأولويات العملية الواردة في الوثيقة التي قدمها مدير المعهد إلى مجلس الأمناء (BT/2004/2) موجزا لأنشطة المعهد على المدى المتوسط. ويمثل برنامج العمل الحالي الخاص لعام ٢٠٠٥ مجهودا باتجاه الانتقال إلى مجموعة من الأعمال الأكثر فعالية وتوازنا.
- ٣٢- وتجسّد الأنشطة المخططة لعام ٢٠٠٥ الأولويات التي حددها هيئات تقرير السياسات في الأمم المتحدة والطلبات المحددة التي تقدمت بها البلدان المانحة والمستفيدة.
- ٣٣- وتوجد استمرارية بين برنامجي عام ٢٠٠٤ وعام ٢٠٠٥. فهناك، في المقام الأول، عدة مشاريع في عام ٢٠٠٤ لا بد من إنجازها في السنوات التالية، في حين أن هناك أنشطة أخرى تتسم بالاستمرار في طبيعتها (مركز الوثائق مثلا). وفضلا عن ذلك، تُكَمَّل بعض المشاريع الجديدة أنشطة سابقة (مشاريع المرحلة الثانية في أنغولا ونيجيريا وتحضير سنة رابعة لدورة الماجستير، وهلمّ جرا). وهناك بعض أنواع التدخل التي استخدمت في مشاريع سابقة تجري محاكاتها في بلدان أخرى (مثلا إعادة بناء نظام قضاء الأحداث في أنغولا الذي ستجري محاكاته في موزامبيق)، في حين يبقى تدريب أعضاء النيابة العامة والقضاة في برامج المساعدة التقنية الأخرى التي تقدّم إلى أنظمة القضاء الوطنية (في إثيوبيا وألبانيا والبلدان الآندية) طريقة العمل الوحيدة تقريبا.
- ٣٤- وينبغي ألا يُفسّر كل ذلك على أنه خيار برنامجي مقصود للتخصيص، أو أنه اتباع دقيق لسياسة "الفرصة السانحة"، وإنما جاء نتيجة لطلبات محدّدة تقدّم بها المانحون والمتلقون وتنفق ومصالحة المعهد المتمثلة في الاستناد إلى خبراته العملية الايجابية.
- ٣٥- والمعهد مستعد لوضع أفكار بشأن مشاريع تتعلق بمجموعة واسعة من مسائل الجريمة والعدالة الجنائية واعتماد تشكيلة من الطرق العملية من أجل أنشطته الميدانية. وقد اعتمد لهذه الغاية نهج أكثر فعالية فيما يتصل بتحديد الخبراء الاستشاريين وكبار الزملاء الذين يستطيعون استكمال قدرات المعهد وتعيينهم وتوظيفهم، وذلك من خلال إعداد وتنفيذ برامج في مجالات فنية جديدة تستدعي معارف وخبرات متخصصة. ويندرج مشروع القرار المقترح لاعتماد معايير واجراءات لتعيين الزملاء والوارد في الوثيقة التي قدّمها مدير المعهد إلى مجلس الأمناء (BT/2004/5) في إطار خط العمل هذا.
- ٣٦- ويستند برنامج العمل الخاص لعام ٢٠٠٥ إلى إسقاطات الإيرادات التي تشتمل على الأموال المتلقاة والأموال المتعهد بها رسميا والالتزامات التي لا تزال تحتاج إلى استكمالها

بشكل رسمي (الالتزامات المبدئية). ويشتمل الشكل الأول على النسب المئوية للفئات الثلاث لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

الشكل الأول

إسقاطات الإيرادات، ٢٠٠٤-٢٠٠٥



٣٧- ويبين الجدول الوارد تالياً مبالغ الاعتمادات اللازمة للاضطلاع ببرنامج العمل. ويُرتأى سيناريوهان في هذا المجال تبعاً لتلقي الأموال. فالعمود المعنون "سيناريو الحد الأدنى" يتعلق بالنفقات الخاصة بالأنشطة الممولة من التبرعات المتلقاة أو المتعهد بها فعلياً؛ ويشمل العمود المعنون "سيناريو الحد الأقصى" النفقات الخاصة بالأنشطة التي سيكون في الإمكان الاضطلاع بها إذا ما أصبحت الالتزامات المبدئية من المانحين ذوي العلاقة مستكملة بصورة نهائية وعندما تصبح تلك الالتزامات كذلك.

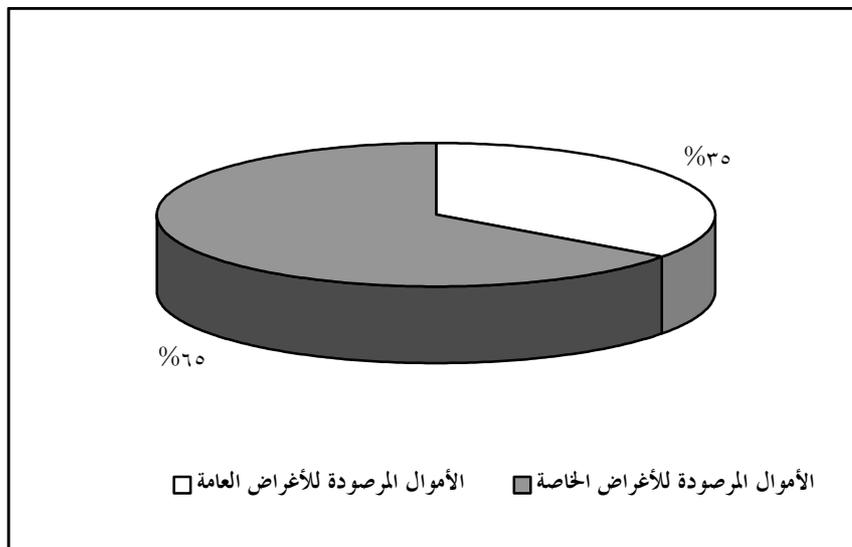
متطلبات ميزانية معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة
والعدالة لعام ٢٠٠٥

سيناريو الحد الأدنى	سيناريو الحد الأقصى	التكلفة
بدولارات الولايات المتحدة		
٦ ٦٣٩ ٨٨٠	٣ ٠٢٥ ٢٤١	تشغيلية: التحليل والعمليات
٨٧٤ ٣٠٠	٦٣٢ ١٠٠	تشغيلية: الإدارة والشؤون الإدارية
٢ ٤٧١ ٣٠٠	٢ ١٥٧ ٣٠٠	الموظفون
٩ ٩٨٥ ٤٨٠	٥ ٨١٤ ٦٤١	المجموع

٣٨- ويظل تمويل المعهد يتميز بكون الأموال المرصودة للأغراض الخاصة هي الغالبة بشكل جوهري مقابل الأموال المرصودة للأغراض العامة. ويبين الشكل الثاني النسبتين المتويتين لهاتين الفئتين في سيناريو الحد الأدنى. وربما تكون هناك، في أفضل الإسقاطات (سيناريو الحد الأقصى)، زيادة إضافية في الأموال المرصودة للأغراض الخاصة.

الشكل الثاني

إسقاطات الإيرادات حسب نوع التمويل: سيناريو الحد الأدنى، ٢٠٠٤-٢٠٠٥



٣٩- ومن المنتظر أن تنتهي المرحلة الأولى من أنشطة مشروع قضاء الأحداث الأنغولي التي تتضمنها المجموعة الخاصة بإصلاح نظم العدالة في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وستكون إدارة

قضاء الأحداث آنذاك قيد العمل بشكل كامل وستتولى وزارة العدل في أنغولا التكاليف الجارية لنظام قضاء الأحداث بغية ضمان ديمومته بعد انتهاء فترة البرنامج. وسيوضع تقييم نهائي عند نهاية المرحلة الأولى. وتبعاً لتوفر الأموال، لن يكون هناك أي انقطاع في البرنامج وستستكمل المرحلة الثانية من البرنامج نظام قضاء الأحداث في رواندا وستحول دون اعتقال القاصرين في مرافق الكبار. ويأخذ هذا البرنامج في اعتباره المسائل الجنسانية ويقدم خدمات ملائمة للفتيات. وأخيراً، سيصمم عنصر مكوّن شامل للاتصالات وسيجري تنفيذه.

٤٠ - وسيُشرع في برنامج ثان بشأن قضاء الأحداث في موزامبيق. ويهدف هذا البرنامج الذي يمتد على فترة سنتين إلى تعزيز حقوق القاصرين المخالفين للقانون ويعزز قدرات المؤسسات ذات العلاقة ومنظمات القاعدة الشعبية ويقوي قضاء الأحداث في مقاطعة مابوتو. وسيشتمل البرنامج على أنشطة تشمل القطر بكامله. وسيجمع هذا البرنامج بين أنشطة بناء المؤسسات والأنشطة الاجتماعية على غرار التجربة الأنغولية.

٤١ - وسيعقد المعهد في عام ٢٠٠٥ دورات تدريبية عن موضوع الجريمة الخطيرة لأعضاء النيابة العامة والقضاة في ألبانيا وفي أربعة من البلدان الأندية. ويعتبر المشروع الألباني تدخلاً تجريبياً لإعداد نمائط المنهاج الدراسي المنتظم لمعهد القضاة في تيرانا. ويركز المشروع الذي يستهدف إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا على منع الفساد وملاحقته، مع التأكيد على علاقاته بالانتجار بالمخدرات والبشر. وهناك هدف إضافي لهذا المشروع هو تحسين التعاون القضائي في المنطقة دون الإقليمية.

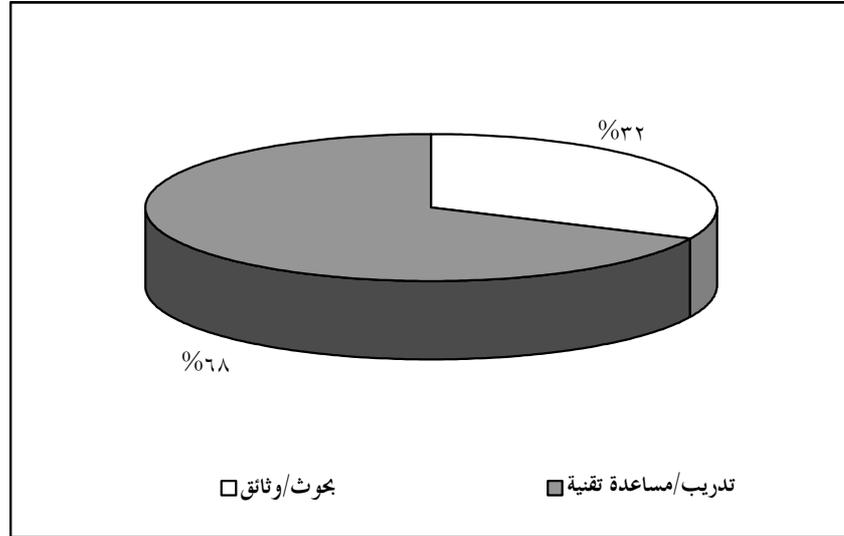
٤٢ - ويجري التفاوض مع البلد المانح بشأن مشروع لتعزيز نظام التدريب القضائي الإثيوبي من خلال توفير مجموعة واسعة من الخيارات التدريبية في مركز تدريب القضاة الوطني. ويمكن أن يبدأ هذا المشروع في فترة متأخرة من عام ٢٠٠٥.

٤٣ - وستستمر المشاريع المدرجة في المجموعة المتعلقة بالأمن، رهنا بتأكيد الالتزامات المالية المبدئية. وسينظّم المرصد الدولي الدائم للتدابير الأمنية أثناء الأحداث الكبيرة اجتماعي خبراء (يعقدان في بيجين وفي مقر المعهد) ويواصل أنشطته لجمع البيانات وتحليلها.

٤٤ - وسيقوم المعهد، في إطار دوره كأمانة للمشروع المعنون "تنسيق برامج البحوث الوطنية بشأن الأمن أثناء الأحداث الكبيرة في أوروبا"، بإنشاء موقع على شبكة الويب، يقتصر الوصول إليه على شركاء المشروع، مما سيشجع الفرصة لتقاسم الوثائق والبيانات ذات الصلة؛ وسينظّم المعهد اجتماعين للجنة توجيه الشبكة واجتماعاً أكبر مع جميع شركاء المشروع.

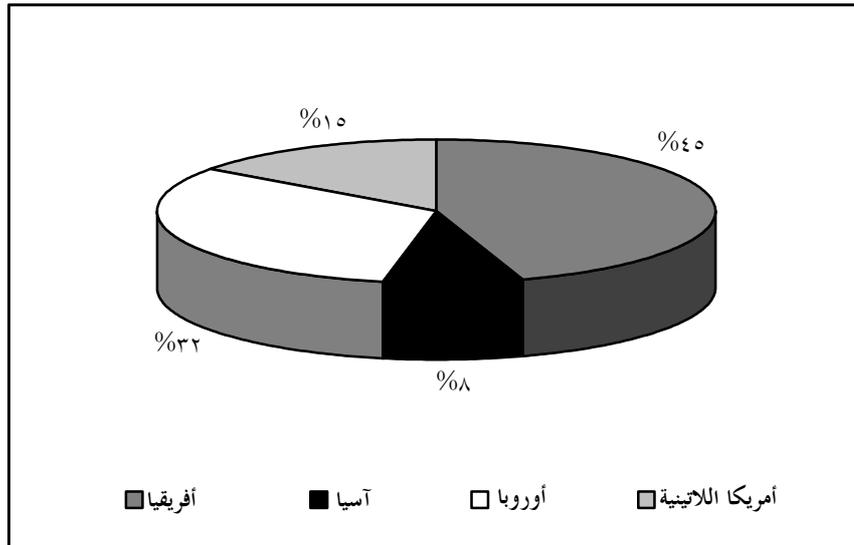
- ٤٥ - وتشتمل أنشطة منع الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والبيولوجية والاشعاعية والنووية على تنظيم اجتماعي خبراء وإعداد تقريرين تقنيين بشأن الاستراتيجيات الوطنية القائمة في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والقوقاز.
- ٤٦ - وتشتمل مجموعة الاتجار بالبشر على الاستمرار في برنامج العمل لمكافحة الاتجار بالأطفال لأغراض الاستغلال الجنسي. فبالإضافة إلى الاستمرار في البحوث القائمة في مقر المعهد في عام ٢٠٠٥، ستنفذ أنشطة في أوكرانيا وتايلند وكوستاريكا، وتشتمل على تدريب ضباط الشرطة وأعضاء النيابة العامة والقضاة؛ وعلى حملات للتوعية وحملات إعلامية؛ وعلى جمع البيانات الأولية بشأن الاتجار بالأطفال وتصميم قواعد البيانات ووضعها.
- ٤٧ - ومن المفترض أن تبدأ في عام ٢٠٠٥ متابعة البرنامج المتعلق بمكافحة الاتجار بالنساء والأحداث من نيجيريا، وهي رهن المناقشة حالياً مع البلد المانح. وستشتمل الأنشطة الرئيسية على تكييف قاعدة البيانات المتخصصة، التي وضعها مكتب المدعي العام الوطني الإيطالي لمكافحة المافيا، مع المتطلبات النيجيرية؛ وعلى تقديم الدعم إلى تحالف المنظمات غير الحكومية في ولاية ايدو في مجالي منع الاتجار وتقديم المساعدة إلى الضحايا.
- ٤٨ - وسيقوم المعهد في عام ٢٠٠٥ بسلسلة من الأنشطة التي تشتمل على التشغيل المستمر لمرفق تبادل المعلومات المتعلقة بتعاطي المخدرات غير المشروعة وإدارة موقع شبكي دولي بشأن الإفراج المشروط وتنظيم اجتماع الخبراء الثاني لإعداد الدليل التشريعي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وستعقد دورة الماجستير الثالثة بشأن الجوانب الدولية لعلم الإجرام والعدالة الجنائية كما ستنظم الدورة الرابعة. وبالتالي، فإنه من المأمول أن يعاد إحياء الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن ضحايا الجريمة وأن تناط أمانتها بالمعهد.
- ٤٩ - ويشير تحليل الأنشطة المذكورة آنفاً إلى أن عمليات التدريب والمساعدة التقنية ستشكّل ٧٠ في المائة تقريباً من مجموع الأنشطة في عام ٢٠٠٥. وتراعي البيانات الواردة في الشكل الثالث أية مكونات تتعلق بالبحوث أو الوثائق في مشاريع التدريب أو المساعدة التقنية أو العكس بالعكس.

الشكل الثالث
العمليات حسب نوع النشاط: سيناريو الحد الأدنى



٥٠- ويبيّن الشكلان الرابع والخامس رجحان كفة الموارد المكرسة للمشاريع في أفريقيا؛ وقد تكون تلك النسبة المئوية أعلى إذا تحققت التوقعات المتعلقة بسيناريو الحد الأقصى. وتمثل مشاريع إصلاح نظم العدالة الجزء الرئيسي من عمليات المعهد. وقد تزيد الأنشطة المتعلقة بالاتجار بالبشر في سيناريو الحد الأقصى زيادة كبيرة بحيث تصل إلى أكثر من ثلث عبء العمل.

الشكل الرابع
العمليات حسب المناطق الجغرافية: سيناريو الحد الأدنى



الشكل الخامس
العمليات حسب المجموعات: سيناريو الحد الأدنى

